

الدليل العملي للمحامي في الجنائي

دليل شامل للدفع القانونية والطلبات الإجرائية

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقير

والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر

اللذين علماني أن الكرامة لا تُشتري وأن الحرية لا  
تُوهب

بل تُنتزع انتزاعاً من أغلال النفس

أدام الله لهما النور في قبورهما

وجعل مثواهما فردوساً من الجنان

وإلى ابنتي الحبيبة قرّة عيني صبرينال المصرية  
الجزائرية

يا من تمثلين الأمل في جيل جديد

يرفض عبودية الغريزة ويختار حرية الوعي

أهديك هذا الكتاب ليكون درعاً يحميك

من سطوة التافهين وعبث العابثين

مقدمة المؤلف

تمثل الدفاع في المواد الجنائية ذروة العمل في  
المحاماة وقيمتها الشامخة

حيث تكون الحرية والسمعة والحياة نفسها محل نزاع  
أمام ميزان العدالة

الفرق بين المحامي الجنائي المبتدئ والمحامي  
الاستراتيجي المحنك

لا يكمن فقط في حفظ النصوص القانونية الجافة

بل في الإتقان الفني للإجراءات الدقيقة

وحسن توقيت الدفوع القاضية

والقدرة على إدارة الأزمة منذ لحظة القبض حتى تنفيذ  
الحكم أو البراءة

هذا الكتاب يأتي ثمرة خبرة عملية عميقة

في أروقة النيابة العامة والمحاكم الجنائية عبر أنظمة  
قانونية متعددة

ليضع بين يدي المحامي العربي والعالمى مرجعاً

استراتيجياً شاملاً لا يضاهاى

لقد صُمم هذا الدليل ليكون سلاحاً فعالاً في يد المدافع

لا مجرد سرد نظري للقوانين الجامدة

كل فصل يحتوي على تقنيات دفاعية متقدمة

وصيغ لطلبات إجرائية حاسمة

وكشفاً لنقاط الضعف في أدلة الاتهام

غطيت فيه جميع مراحل الدعوى الجنائية

من البلاغ والتحقيق الابتدائي

مروراً بالمحاكمة بدرجاتها المختلفة

وصولاً إلى الطعون وتنفيذ العقوبة

مع مراعاة المعايير الدولية لحقوق الإنسان لضمان العالمية والريادة

أتمنى أن يكون هذا العمل إضافة نوعية للمكتبة القانونية العالمية

وأن يساهم في رفع كفاءة الدفاع الجنائي

ليكون صوتاً للحق والعدالة في وجه التعسف

ومرجعاً لا غنى عنه لكل محام يسعى للتميز

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل

الفهرس العام للكتاب

القسم الأول الأسس الاستراتيجية وأخلاقيات الدفاع  
الجنائي فصول 1-5

القسم الثاني إجراءات التحقيق والحبس الاحتياطي  
فصول 6-10

القسم الثالث الدفاع الموضوعي وإثبات الجريمة فصول  
11-15

القسم الرابع الطعون وتنفيذ العقوبة والاستراتيجيات  
الحديثة فصول 16-20

القسم الأول الأسس الاستراتيجية وأخلاقيات الدفاع  
الجنائي

## الفصل الأول فن إدارة قضية الجنائي منذ اللحظة الأولى

المبحث الأول استقبال الموكل وإدارة الأزمة الأولية

تبدأ الدفاع الحقيقي من لحظة اتصال الموكل أو أهله في حالة طوارئ

يجب الهدوء التام وجمع الوقائع الأولية بدقة متناهية

توجيه الموكل بعدم الإدلاء بأي أقوال للشرطة قبل حضور المحامي حقاً وواجباً

تقييم خطورة التهمة واحتمالات الحبس الاحتياطي فوراً لوضع خطة الطوارئ

المبحث الثاني زيارة الموكل المحتجز وحقوق الزيارة

الزيارة الأولى حاسمة لطمأنة الموكل وجمع معلومات

عن ظروف القبض والتوقيف

التحقق من سلامة الموكل الجسدية وعدم تعرضه لأي شكل من أشكال التعذيب

شرح الإجراءات القادمة له بواقعية دون وعود كاذبة  
تبنى آمالاً غير قابلة للتحقق

توثيق أي انتهاكات لحقوقه أثناء الاحتجاز لاستخدامها  
لاحقاً في الطعون

المبحث الثالث تحليل ملف الاتهام الأولي ونقاط  
الضعف

الحصول على صورة من محضر الضبطية القضائية  
وأوراق التحقيق الأولية فور الإمكان

البحث عن ثغرات في الإجراءات أو التناقضات الظاهرة  
في أقوال الشهود والضباط

تحديد ما إذا كانت الأدلة مادية أم معنوية فقط لتقييم  
قوة الخصم

وضع خطة دفاعية مرنة قابلة للتعديل حسب  
مستجدات التحقيق والنيابة

المبحث الرابع التواصل مع النيابة العامة بأسلوب  
احترافي

التقدم بطلبات استدعاء شهود النفي أو الخبرة في  
مرحلة التحقيق الابتدائي

الحفاظ على علاقة مهنية محترمة مع وكيل النيابة دون  
مجاملة تضر بمصلحة الموكل

مراقبة مواعيد الحبس الاحتياطي وتجديدها بدقة لمنع  
السقوط أو التجاوز

تقديم مذكرات دفاعية موجزة ومؤثرة في مرحلة  
التحقيق لتغيير مسار القضية

المبحث الخامس إعداد الموكل نفسياً وقانونياً  
للمحاكمة

شرح طبيعة قاعة المحكمة وجلسات الاستجواب  
للموكل لتقليل رهبة المكان

تدريبه على الإجابة المباشرة وعدم التطوع بمعلومات  
زائدة قد تدينه

توعيته بأهمية المظهر والهدوء أمام هيئة المحكمة  
لانعكاس ذلك على نفسية القضاة

بناء ثقة متبادلة بين المحامي والموكل لمواجهة ضغط  
المحاكمة الثقيل

الفصل الثاني أخلاقيات مهنة المحاماة في الدفاع  
الجنائي

المبحث الأول السرية المهنية المطلقة وحماية  
المعلومات

السرية المهنية في الجنائي خط أحمر لا يتجزأ ولا  
يسقط بمرور الزمن

لا يجوز إفشاء أسرار الموكل حتى بعد انتهاء القضية أو  
وفاته إلا بإذن صريح

حماية ملفات القضية من الوصول غير المصرح به  
إلكترونياً أو ورقياً بأقصى درجات التأمين

التوازن بين السرية والالتزام بالإبلاغ عن جرائم  
مستقبلية فقط حسب النص القانوني الصريح

المبحث الثاني استقلالية المحامي وضغط الرأي العام

الدفاع عن المتهمين في قضايا رأي عام يتطلب

شجاعة نادرة واستقلالية تامة

عدم الانسياق وراء الضغوط الإعلامية أو الشعبية ضد  
الموكل مهما كانت شدة الاتهام

الالتزام بالدفاع القانوني بغض النظر عن طبيعة التهمة  
أو شخص المتهم أو شعبيته

توضيح دور المحامي للرأي العام كضامن لحق الدفاع  
الدستوري مقدس

المبحث الثالث تجنب تضارب المصالح في الدفاع  
المشترك

عدم قبول الدفاع عن أكثر من متهم في نفس الجريمة  
إذا تعارضت مصالحهم الدفاعية

التحقق من عدم وجود علاقات سابقة مع المجني  
عليهم أو شهود الإثبات قد تؤثر على النزاهة

الانسحاب الفوري من التوكيل عند اكتشاف تضارب يضر  
بحق الدفاع لحماية السمعة

حماية سمعة المهنة من الشبهات في التعاملات  
المالية مع ذوي المتهمين

المبحث الرابع العلاقة مع الخصوم من ممثلي الاتهام

الاحترام الواجب لوكلاء النيابة العامة كأعضاء في هيئة  
القضاء وليس خصوماً شخصيين

عدم الهجوم الشخصي على رجال الضبط القضائي بل  
الطعن في إجراءاتهم قانوناً وفنياً

التعاون في تبادل المستندات غير السرية لتسهيل  
سير العدالة وتسريع الفصل

الحفاظ على الهدوء في قاعة المحكمة رغم حدة  
الخصومة وضغط الجلسة

## المبحث الخامس المسؤولية التأديبية والجنائية للمحامي

الالتزام بقانون المحاماة ولائحة السلوك المهني في  
جميع الإجراءات والدفع

تجنب الأفعال التي قد تعرض المحامي للمساءلة  
كالتحريض على الشهادة الزور أو تزوير المستندات

توثيق جميع الإجراءات لحماية النفس من الشكاوى  
الكيدية من الخصوم أو الموكلين

الوعي بالحدود الفاصلة بين الدفاع المشروع  
والمشاركة في الجريمة أو إخفاء الأدلة

الفصل الثالث استراتيجية جمع الأدلة والتحقيق الخاص

المبحث الأول دور المحامي في جمع أدلة النفي

المحامي الجنائي الناجح لا ينتظر أدلة الاتهام بل يصنع أدلة النفي بنشاط

البحث عن شهود عيان لم يتم سماعهم في الضبطية أو تجاهلتهم النيابة

جمع المستندات الرسمية التي تثبت براءة الموكل كسجلات الهاتف أو كاميرات المراقبة

توثيق الحالة الصحية للموكل قبل وبعد القبض لإثبات التعذيب إن وجد طبياً

المبحث الثاني الاستعانة بخبراء خاصين ومستقلين

الاستعانة بخبراء طبيين أو هندسيين أو رقميين مستقلين قبل بدء المحاكمة الرسمية

الحصول على تقارير فنية تناقض تقارير جهة التحقيق

الرسمية وتضعها تحت الشك

استخدام الخبراء الخاصين لتقديم استشارات فنية  
لهيئة المحكمة لتعزيز موقف الدفاع

ضمان حياد الخبراء الخاصين ومصداقيتهم العلمية أمام  
القضاء

المبحث الثالث توثيق الأدلة الرقمية والإلكترونية

حفظ الرسائل الإلكترونية ومحداثات التطبيقات بشكل  
قانوني مقبول كدليل في المحكمة

توثيق التوقيت الزمني الرقمي للأدلة لضمان عدم  
التلاعب أو القس واللصق

الاستعانة بخبراء استخراج البيانات من الأجهزة  
الإلكترونية بطرق قانونية معتمدة

التأكد من مطابقة الأدلة الرقمية لقوانين الإثبات

## الحديث في البلد المعني

المبحث الرابع التعامل مع شهود الإثبات والنفي

تحليل دوافع شهود الإثبات وعلاقتهم بالمجني عليهم  
أو بالمتهم للكشف عن التحيز

إعداد أسئلة استجواب ذكية لكشف التناقضات في  
أقوال الشهود أثناء الجلسة

حماية شهود النفي من الضغوط أو التهديدات المحتملة  
من قبل خصوم القضية

طلب سماع شهود النفي في جلسة المحاكمة  
حضورياً وليس قراءة أقوالهم فقط

المبحث الخامس بناء نظرية الدفاع البديلة

لا يكفي نفي التهمة بل يجب طرح رواية بديلة مقنعة

## للمحكمة تفسر الوقائع

ربط أدلة النفي بنظرية دفاعية متماسكة منطقياً  
وقانونياً ولا تتعارض مع الثوابت

توقع نظرية الاتهام وإعداد الردود عليها مسبقاً في  
المذكرات والمرافعة

تقديم البدائل التي تخلق شكاً معقولاً يفسر لصالح  
المتهم وفق قاعدة الشك يفسر لمصلحة المتهم

## الفصل الرابع فن المرافعة الجنائية والإقناع القضائي

المبحث الأول هيكل المرافعة الجنائية المؤثرة

البدء بتمهيد يبرز مبدأ قرينة البراءة وشكوك الأدلة  
وضعف اليقين

عرض الوقائع من وجهة نظر الدفاع بشكل سردي  
جذاب ومنطقي يلامس الوجدان

تفنيد أدلة الاتهام نقطة نقطة باستخدام المنطق  
القوي والنص القانوني الصريح

الختام بطلب البراءة أو أقصى درجات الرأفة بشكل  
عاطفي وقانوني متوازن يأسر القلب

المبحث الثاني لغة الجسد ونبرة الصوت في القاعة  
الجنائية

الثبات الانفعالي يظهر ثقة المحامي في دفاعه وبراءة  
موكله أمام الهيئة

التواصل البصري مع هيئة القضاة لنقل الصدق واليقين  
والقناعة الداخلية

استخدام نبرة صوت حازمة عند الطعن في الأدلة  
وهادئة عند طلب الرأفة والعدالة

تجنب الحركات العصبية التي توحى بالتوتر أو عدم  
الثقة في موقف الدفاع

المبحث الثالث التعامل مع أسئلة المحكمة والنيابة

الاستماع الكامل للسؤال قبل الإجابة لتجنب الفخاخ  
القانونية أو التناقض

الإجابة المباشرة على أسئلة الواقع والتفصيل في  
أسئلة القانون والمبدأ

طلب المهلة للإجابة على الأسئلة المعقدة أو الفنية  
بدقة بدلاً من الارتجال

عدم الجدل العاطفي مع القاضي بل الإقناع بالمنطق  
القانوني والحجة الدامغة

المبحث الرابع فن الاستجواب المعاكس للشهود

الاستجواب المعاكس أداة خطيرة وفعالة لكشف كذب  
شهود الإثبات وتناقضهم

استخدام أسئلة مغلقة لا تتيح للشاهد فرصة للشرح  
الطويل أو الهروب من المأزق

تثبيت الشاهد في أقواله السابقة المتناقضة مع أقواله  
الحالية في الجلسة

تجنب الأسئلة التي قد تضر بالموكل إذا كانت الإجابة  
غير معروفة أو خطيرة

المبحث الخامس الأخطاء القاتلة في المرافعة الجنائية

الإطالة الزائدة التي تفقد القاضي التركيز في النقاط  
الجوهرية والدفاعية

الهجوم على المجني عليه شخصياً بدلاً من الطعن  
في أدلته وقانونية إجراءاته

الوعد بنتائج محددة للموكل مما يوقع المحامي في  
مشاكل أخلاقية ومهنية

إغفال طلبات الرأفة في حال ثبوت الإدانة احتمالياً  
كخط دفاع احتياطي

الفصل الخامس حقوق الإنسان والمعايير الدولية في  
الدفاع

المبحث الأول الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان  
كمرجع دفاعي

الاستناد إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في  
دفع عدم العدالة والمساواة

استخدام العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية  
في طلبات الضمانات الأساسية

الاستشهاد باتفاقيات مناهضة التعذيب في حالات  
سوء المعاملة أثناء التحقيق

توظيف التقارير الدولية لدعم موقف الدفاع أمام القضاء  
المحلي لتعزيز الشرعية

المبحث الثاني ضمانات المحاكمة العادلة وفق المعايير  
العالمية

حق المتهم في الدفاع وفي الاستعانة بمحامٍ منذ  
لحظة القبض والتوقيف

حق المتهم في محاكمة علنية وفي غضون مدة  
معقولة دون تأخير تعسفي

حق المتهم في مواجهة شهود الإثبات وفي ترجمة  
الإجراءات إذا كان أجنبياً

الطعن في أي إجراء ينتهك هذه الضمانات الأساسية

## كسب للبطلان

المبحث الثالث مكافحة التعذيب وسوء المعاملة في  
التحقيق

توثيق آثار التعذيب فوراً عبر التقارير الطبية الرسمية  
والمستقلة

التقدم ببلاغات مستقلة لجهات الرقابة على السجون  
والنيابة العامة

طلب استبعاد الأقوال المنتزعة تحت التعذيب كأدلة  
في المحاكمة باطلاً

المساءلة الجنائية لضباط التحقيق في حال ثبوت  
التعذيب ردعاً للمستقبل

المبحث الرابع حقوق الفئات الخاصة في الدفاع  
الجنائي

ضمانات خاصة للأحداث في الإجراءات والمحاكمة  
والعقوبة وفق معايير الحماية

مراعاة حالة النساء الحوامل والمرضعات في طلبات  
الإفراج والتدابير البديلة

حقوق ذوي الإعاقة في توفير تسهيلات أثناء التحقيق  
والمحاكمة لضمان العدالة

معاملة الأجانب وفق الاتفاقيات القنصلية وحقوق  
الترجمة والدفاع المناسب

المبحث الخامس دور المنظمات غير الحكومية في  
دعم الدفاع

التعاون مع منظمات حقوق الإنسان في توثيق  
انتهاكات الإجراءات القانونية

الاستعانة بتقارير المنظمات الدولية كخلفية للدفاع

وضغط أخلاقي

إشراك الرأي العام الدولي في قضايا الرأي العام بحذر  
ومهنية عالية

استخدام آليات الشكاوى الدولية كضغط أخلاقي  
إضافي لدعم موقف الموكل

القسم الثاني إجراءات التحقيق والحبس الاحتياطي

الفصل السادس إجراءات الضبط والتحقيق الابتدائي

المبحث الأول طعون في صحة إجراءات الضبط القضائي

الطعن في عدم اختصاص ضابط الضبط القضائي في  
المكان أو الزمان المحدد

الطعن في عدم وجود إذن نيابة للتفتيش في الحالات  
غير المستعجلة قانوناً

الطعن في عدم حضور شاهدي ضبط في التفتيش  
الشخصي أو المنزلي حسب الأصول

بطلان الإجراءات يترتب عليه بطلان ما ترتب عليها من  
أدلة ومضبوطات

المبحث الثاني دفوع بطلان التفتيش والضبط

التفتيش يجب أن يكون نهاراً إلا في حالات الجريمة  
المتلبس بها أو الخطر

احترام حرمة المسكن وعدم التفتيش دون إجراءات  
قانونية صارمة ومبررة

توثيق المضبوطات بدقة في محضر الضبط وعدم إضافة  
أشياء أخرى لاحقاً

الطعن في سلسلة الحفظ للمضبوطات من مكان  
الضبط للمحكمة لمنع التلاعب

المبحث الثالث حقوق المتهم أثناء الاستجواب الأول

حق المتهم في الصمت وعدم الإدلاء بأقوال تدينه  
مباشرة أو غير مباشرة

حق المتهم في حضور محاميه أثناء الاستجواب حسب  
القانون والنظام الأساسي

تسجيل أقوال المتهم بدقة دون تحريف أو إضافة غير ما  
قال فعلياً

الطعن في صحة محضر الاستجواب إذا وقع تحت إكراه  
أو تهديد أو وعود كاذبة

المبحث الرابع إجراءات النذب والخبرة في التحقيق

طلب ندب خبراء محايدة لفحص الأدلة المادية والرقمية  
بدقة علمية

حضور المحامي جلسات الخبرة ومناقشة الخبير فنياً  
وقانونياً أثناء العمل

الطعن في تقرير الخبرة إذا خالف الأصول الفنية أو كان  
مجتزأً أو متحيزاً

طلب خبرة ثانية أو لجنة خبراء في حال وجود شك  
جدي في الأولى لضمان العدالة

المبحث الخامس إنهاء التحقيق وإحالة المتهم  
للمحاكمة

مراقبة مدة التحقيق وعدم تجاوز المدة القانونية  
المقررة نظاماً

الطعن في كفاية الأدلة عند طلب الحبس الاحتياطي

أو الإحالة للمحاكمة

طلب حفظ الأوراق لعدم كفاية الأدلة أو لانعدام الجريمة  
أو للسقوط

مراجعة قرار الإحالة للتأكد من تطابق التهمة مع الوقائع  
الثابتة قانوناً

الفصل السابع الحبس الاحتياطي وإجراءات الإفراج

المبحث الأول شروط الحبس الاحتياطي القانونية

الحبس استثنائي ولا يجوز إلا لخطورة الجريمة أو خطر  
الهروب أو التأثير على التحقيق

ضرورة وجود أدلة جادة كافية للاعتقاد بمسؤولية  
المتهم جنائياً

مراعاة ظروف المتهم الاجتماعية والصحية قبل قرار  
الحبس كإنسان أولاً

الطعن في قرار الحبس لعدم توافر هذه الشروط  
القانونية والإجرائية

المبحث الثاني طلبات الإفراج المؤقت الاستراتيجية

تقديم طلب إفراج مؤقت مع ضمانات مالية أو عينية  
قوية ومقبولة

إبراز ظروف المتهم الصحية أو الاجتماعية كسبب  
إنساني للإفراج

ضمان عدم تأثير المتهم على سير التحقيق أو الشهود  
لضمانات المحكمة

متابعة مواعيد نظر طلبات الإفراج بدقة وعدم تفويت أي  
جلسة مقررة

المبحث الثالث الطعن في أوامر الحبس أمام الغرفة  
الجزائية

استئناف أوامر الحبس الصادر من النيابة أو قاضي  
التحقيق فوراً

تقديم مذكرات قانونية توضح عدم ضرورة الاستمرار في  
الحبس وبدائله

طلب تخفيف تدابير الحبس كمنع السفر بدلاً من  
الحبس الكامل في السجون

متابعة مدة الحبس الاحتياطي وعدم تجاوز الحد  
الأقصى قانوناً تحت أي مسمى

المبحث الرابع التعويض عن الحبس الاحتياطي غير  
القانوني

حق المتهم في تعويض عن كل يوم حبس احتياطي

لاحقاً إذا برئ نهائياً

إثبات الضرر المادي والأدبي الناتج عن الحبس غير  
المبرر قانوناً

تقديم دعوى تعويض منفصلة بعد صدور حكم البراءة  
النهائي ضد الدولة

تحديد المسؤولية عن الخطأ القضائي أو التعسف في  
الحبس للمساءلة

المبحث الخامس بدائل الحبس الاحتياطي الحديثة

طلب وضع المتهم تحت المراقبة الإلكترونية بدلاً من  
السجن في الجرائم غير الخطرة

طلب الإقامة الجبرية في مكان معين لكبار السن أو  
المرضى أو ذوي الظروف

طلب الكفالة الشخصية أو المالية كضمان كافٍ للمثول

## أمام العدالة

الترويج لبدايل الحبس كحقوق إنسانية وليس منة من  
السلطة لتحقيق العدالة

الفصل الثامن دفع بطلان الإجراءات الجوهرية

المبحث الأول بطلان إعلان الأوراق والإخطارات

الإعلان يجب أن يكون للمتهم شخصياً أو في موطنه  
الحقيقي أو المختار قانوناً

بطلان الإعلان يترتب عليه بطلان جميع الإجراءات  
اللاحقة بما فيها الحكم

الطعن في صحة محضر الإعلان وتوقيع المسلم إليه  
وصحة البيانات

عدم جواز الحكم غيابياً دون إعلان صحيح للمتهم  
يضمن حق الدفاع

المبحث الثاني بطلان محاضر الاستجواب والمواجهة

عدم توقيع المتهم على المحضر يثير شكاً في صحته  
إلا إذا أوضح السبب كتابة

عدم قراءة المحضر على المتهم قبل التوقيع يبطل  
الإجراء جوهرياً

وجود شطب أو إضافة دون توقيع عليها يبطل المحضر  
جزئياً أو كلياً

الطعن في عدم وجود محامٍ أثناء الاستجواب إذا كان  
إلزامياً نظاماً

المبحث الثالث بطلان أدلة الاستماع والتنصت

التنصت يحتاج لأذن نيابة أو قضاء محدد المدة والسبب  
والجريمة

عدم تطابق مدة التنصت مع الأذن الممنوحة يبطل  
الدليل المستخرج منه

عدم ختم أسطوانات التنصت وحفظها بأمان يسلسل  
الأدلة يبطلها

الطعن في نسبة الصوت للمتهم بدون خبرة فنية  
معتمدة ومقارنة علمية

المبحث الرابع بطلان إجراءات الخبرة والتقدير

تجاوز الخبير حدود انتدابه يبطل تقريره جزئياً أو كلياً  
حسب التأثير

عدم حياد الخبير أو وجود قرينة على التحيز يبطل  
التقرير وعدم الاعتداد به

عدم حضور الأطراف عند المعاينة يبطل إجراء الخبرة  
لانعدام الضمانات

طلب استبعاد التقرير وندب خبير جديد محايد لضمان  
النزاهة

المبحث الخامس آثار البطلان على سير الدعوى

البطلان الجوهرى يسقط الدعوى أو الإجراء المتعلق به  
ولا يقبل التدارك

البطلان الشكلى يمكن تداركه بإعادة الإجراء صحيحاً  
إذا سمح الوقت والقانون

المحكمة قد تحكم بالبطلان من تلقاء نفسها إذا كان  
متعلقاً بالنظام العام

توثيق طلبات البطلان في محضر الجلسة لحفظ حق  
الطعن والنقض لاحقاً

## الفصل التاسع اختصاص المحكمة والدفع بعدم الاختصاص

المبحث الأول الدفع بعدم الاختصاص النوعي

تمييز الجنايات عن الجنح والمخالفات لتحديد المحكمة  
المختصة نوعاً

رفع الدعوى أمام محكمة الجنايات للجنايات فقط  
حسب القانون والعقوبة

الدفع بعدم الاختصاص إذا أحيلت جنحة لمحكمة  
الجنايات خطأً أو العكس

تأثير الدفع على وقف الإجراءات لحين الفصل في  
الاختصاص النوعي الحاسم

المبحث الثاني الدفع بعدم الاختصاص المحلي

الأصل اختصاص محكمة مكان وقوع الجريمة أو مكان  
القبض على المتهم

وجود جرائم متعددة في أماكن مختلفة يحدد  
الاختصاص بدقة حسب الربط

الدفع بعدم الاختصاص المحلي في أول جلسة قبل  
الدفاع في الموضوع جوهرياً

إحالة الدعوى للمحكمة المختصة مكانياً إذا قبل الدفع  
لضمان العدالة

المبحث الثالث الدفع بعدم الاختصاص الشخصي

بعض الفئات لهم محاكم خاصة كالأحداث أو العسكريين  
في جرائم معينة خاصة

دفع عدم اختصاص المحكمة العادية لنظر جريمة

عسكري في خدمة عسكرية محددة

مراعاة الحصانات الدبلوماسية أو البرلمانية إن وجدت  
قبل الإجراءات

رفع الحصانات بإجراءات قانونية محددة قبل المحاكمة  
لضمان الصحة

المبحث الرابع توحيد الاختصاص في الجرائم المرتبطة

جمع الجرائم المرتبطة بعضها ببعض أمام محكمة  
واحدة للسرعة واتساق الأحكام

عدم تجزئة الدعوى الواحدة على محاكم مختلفة إلا  
لضرورة قصى مقنعة

دفع بضم الدعوى المرفوعة منفصلة للدعوى الأصلية  
المرتبطة بها فعلياً

تأثير توحيد الاختصاص على قوة الأدلة واتساق الأحكام

## ومنع التضارب

المبحث الخامس آثار الفصل في دفوع الاختصاص

الحكم بالاختصاص لا يقبل طعناً منفرداً في كثير من الأنظمة لتسريع الفصل

الحكم بعدم الاختصاص يحال الدعوى للمحكمة الصحيحة للفصل في الموضوع

تفويت إثارة الدفع في وقته يسقط الحق فيه لاحقاً إلا في النظام العام

أهمية إثارة الدفع في أول جلسة لحفظ الحق قانوناً وإجرائياً

الفصل العاشر انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم والعفو

المبحث الأول التقادم المسقط للدعوى الجنائية

كل جريمة لها مدة تقادم محددة حسب عقوبتها في القانون الجنائي

يبدأ التقادم من تاريخ وقوع الجريمة أو آخر إجراء قطع التقادم فعلياً

انقضاء المدة يسقط حق الدولة في العقاب تماماً ولا يجوز المحاكمة

إثارة دفع التقادم في أي حالة كانت عليها الدعوى حتى أمام النقض

المبحث الثاني أسباب انقطاع ووقف التقادم

كل إجراء من إجراءات التحقيق أو المحاكمة يقطع التقادم ويبدأ من جديد

هروب المتهم يوقف سريان التقادم في بعض  
التشريعات لحين القبض

العودة لسريان التقادم بعد زوال سبب الوقف كعودة  
المتهم أو تسليمه

حساب المدد بدقة لتحديد ما إذا كانت الدعوى قد  
سقطت قانوناً

المبحث الثالث العفو العام وأثره على الدعوى والعقوبة

العفو العام يصدر بقانون ويشمل جرائم محددة قبل  
تاريخ معين معلوم

العفو العام يسقط العقوبة ولا يسقط الحق المدني في  
التعويض إلا بنص صريح

انقضاء الدعوى الجنائية بالعفو يمنع المحاكمة أو  
التنفيذ فوراً

التحقق من شمول جريمة المتهم لنص العفو العام  
بدقة قانونية

المبحث الرابع العفو الخاص ورد الاعتبار

العفو الخاص يصدر بمرسوم في مناسبات محددة  
لفئات معينة من المحكومين

رد الاعتبار يزيل الآثار الجنائية للحكم بعد انقضاء مدة  
محددة من حسن السير

تقديم طلبات العفو الخاص للسلطة المختصة عبر  
القنوات الرسمية المحددة

تأثير العفو على السجل الجنائي والمستقبل الوظيفي  
للمحكوم اجتماعياً

المبحث الخامس الوفاة وانقضاء الدعوى الجنائية

وفاة المتهم تسقط الدعوى الجنائية فوراً في جميع  
الأنظمة القانونية

استمرار الدعوى المدنية للتعويض ضد ورثة المتهم في  
حدود التركة فقط

إثبات الوفاة بمستند رسمي لإصدار قرار حفظ الأوراق  
جنائياً

عدم جواز محاكمة المتوفى أو الحكم عليه بعد وفاته  
احتراماً للإنسان

القسم الثالث الدفاع الموضوعي وإثبات الجريمة

الفصل الحادي عشر أركان الجريمة والدفع بانتفائها

المبحث الأول الدفع بانتفاء الركن القانوني للجريمة

مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني سابق  
للتجريم دستورياً

الطعن في عدم وجود نص يجرم الفعل المنسوب  
للمتحمك بدقة

عدم جواز القياس في التجريم لمصلحة المتهم ضماناً  
للحرية الشخصية

تفسير النص الجنائي لمصلحة المتهم عند الغموض  
قاعدة أساسية

المبحث الثاني الدفع بانتفاء الركن المادي للجريمة

الفعل الإجرامي يجب أن يكون مادياً ومثبتاً بأدلة  
قاطعة لا شك فيها

الطعن في عدم وقوع الفعل أصلاً أو نسبته لغير

المتهم خطأً

انتفاء النتيجة الإجرامية في جرائم النتيجة ينفى الركن  
المادي تماماً

إثبات وجود مبرر قانوني للفعل كالتنفيذ للقانون أو الأمر  
الكتابي

المبحث الثالث الدفع بانتفاء الركن المعنوي للقصد

الجرائم العمدية تحتاج قصداً جنائياً وعلماً بالنتيجة  
وإرادتها

الطعن في وجود الخطأ غير العمدى بدلاً من العمد  
في بعض الحالات المحددة

انتفاء القصد في حالات الغلط في الواقع أو الإكراه  
المعنوي القاهر

صعوبة إثبات القصد الجنائي تفسر دائماً لمصلحة

المتهم يقيناً

المبحث الرابع الدفاع الشرعي كسبب من أسباب الإباحة

دفع خطر حال وغير مشروع على النفس أو المال أو العرض معتدٍ عليه

التناسب بين وسيلة الدفاع وخطورة الاعتداء ضروري لقبول الدفع قانوناً

عبء الإثبات يقع على من يدعي الدفاع الشرعي بقرائن قوية وواضحة

قبول الدفاع الشرعي يبيح الفعل ويسقط المسؤولية الجنائية تماماً

المبحث الخامس حالة الضرورة كسبب للإباحة

دفع خطر جسيم محقق بالنفس أو المال لا يمكن  
دفعه بغيره من الوسائل

عدم تسبب المتهم في حالة الضرورة بنفسه عمداً أو  
إهمالاً

التناسب بين الضرر الواقع والضرر المدفوع شرط  
جوهرى للقبول

قبول حالة الضرورة يبيح الفعل المخالف للقانون مؤقتاً  
للضرورة تقدر بقدرها

الفصل الثاني عشر المسؤولية الجنائية والأهلية

المبحث الأول انتفاء الأهلية الجنائية لصغر السن

الأحداث تحت سن معينة لا مسؤولية جنائية كاملة  
عليهم قانوناً

تدابير الإصلاح والرعاية بدلاً من العقوبة السالبة للحرية  
لهم

إثبات السن بمستندات رسمية أو خبرة طبية شرعية  
دقيقة

مراعاة مصلحة الحدث الفضلى في جميع الإجراءات  
والعقوبات إصلاحاً

المبحث الثاني الجنون وعوارض الأهلية الأخرى

انعدام التمييز والإرادة وقت ارتكاب الجريمة يسقط  
المسؤولية الجنائية

ندب لجنة طبية شرعية لتقييم الحالة العقلية للمتهم  
بدقة

الجرائم المرتكبة أثناء إفاقة جزئية تخفف العقوبة فيها  
حسب الحالة

وضع المتهم في مصحة عقلية بدلاً من السجن في حال الثبوت علاجاً

المبحث الثالث السكر والإغماء وتأثيرهما على الإرادة

السكر الإرادي لا ينفى المسؤولية وقد يكون ظرفاً مشدداً في بعض الجرائم

السكر غير الإرادي أو الإكراهي قد ينفى المسؤولية جزئياً أو كلياً

الإغماء أو النوم يفقد الإرادة وينفي الركن المعنوي للجريمة تماماً

إثبات حالة فقدان الإرادة بتقارير طبية وشهود عيان ودقة

المبحث الرابع مسؤولية الشخص الاعتباري عن

## الجرائم

بعض الجرائم تسأل عنها الشركات والمؤسسات قانوناً  
حديثاً

إثبات أن الجريمة ارتكبت لحساب الشخص الاعتباري  
وبقرار من ممثليه

عقوبات الغرامات الكبيرة والحل للشخص الاعتباري  
المتهم رادعة

مسؤولية ممثلي الشخص الاعتباري جنائياً أيضاً  
بشكل شخصي وتضامني

المبحث الخامس الشرع في الجريمة والعقوبة عليه

الشرع يبدأ بتنفيذ فعل مباشر يفضي للجريمة لو تم  
لظروف خارجة

التراجع الإرادي عن الشرع يسقط العقوبة في بعض

الجرائم تشجيعاً

عقوبة الشروع أخف من العقوبة على الجريمة التامة  
قانوناً وعدلاً

التمييز بين الشروع والتحضير الذي لا يعاقب عليه  
غالباً إلا في جرائم محددة

الفصل الثالث عشر المشاركة في الجريمة  
والمسؤولية التضامنية

المبحث الأول الفاعل الأصلي والشريك في الجريمة

الفاعل من ارتكب الفعل المادي للجريمة بنفسه أو  
بغيره كأداة

الشريك من ساعد أو حرض على الجريمة بعلم وقصد  
جنائي

مسؤولية الشريك قد تساوي مسؤولية الفاعل الأصلي  
في العقوبة حسب الدور

إثبات عنصر الاتفاق الجنائي بين المشاركين ضروري  
للإدانة شركاء

المبحث الثاني التحريض على الجريمة والدفع بانتفائه

التحريض يجب أن يكون مباشراً ومؤثراً في إرادة  
الجاني الأصلي

عدم كفاية التحريض العام أو غير الموجه لشخص  
محدد للإدانة

انتفاء القصد الجنائي من المحرض ينفي عنه  
المسؤولية تماماً

براءة المحرض إذا لم ينفذ الجاني الجريمة بناءً على  
تحريضه فعلياً

المبحث الثالث الاتفاق الجنائي والعصاة الإجرامية

جرائم العصابات لها عقوبات مشددة لخطورتها على المجتمع وأمنه

إثبات وجود تنظيم هرمي وأهداف إجرامية مشتركة بين الأعضاء

الانضمام للعصابة جريمة بحد ذاتها حتى دون تنفيذ جرائم أخرى أحياناً

الدفاع يركز على نفي علم المتهم بأهداف العصابة الإجرامية الحقيقية

المبحث الرابع التدخل الأجنبي وانقطاع السببية

تدخل سبب أجنبي مستقل ينقطع به رابط السببية عن المتهم قانوناً

خطأ المجني عليه الجسيم قد ينقص مسؤولية  
المتهم جزئياً عدلاً

القوة القاهرة تنفي المسؤولية تماماً لانعدام الإرادة  
والاختيار البشري

إثبات التدخل الأجنبي بخبرات وشهود وقرائن دقيقة  
مقنعة

المبحث الخامس التضامن في العقوبات والتعويضات

الحكم بالتضامن في الغرامات والتعويضات بين  
المتهمين في جريمة واحدة

حق كل متهم في الرجوع على الآخرين بنسبة  
مسؤوليتهم الفعلية

تأثير تضامن العقوبات على التنفيذ والسجن والسداد  
المالي

الطعن في حكم التضامن إذا كان غير مبرر قانوناً أو واقعاً وعدلاً

الفصل الرابع عشر أدلة الإثبات والنفي في الجنائي

المبحث الأول قوة الدليل وحجيته في الإثبات الجنائي

الأدلة المادية أقوى من الأدلة المعنوية والشهادات في الجنائي غالباً

شهادة الشهود تخضع لتقدير المحكمة وقرائن الصدق والكذب الدقيقة

أقوال المتهم لا تكفي للإدانة بدون سند من الأدلة الأخرى تعضدها

مبدأ الشك يفسر لمصلحة المتهم عند تعادل الأدلة أو

غموضها

المبحث الثاني الخبرة الجنائية والطب الشرعي

تقارير الطب الشرعي حاسمة في جرائم القتل والإيذاء  
البدني

الطعن في دقة التقديرات الزمنية لنزيف الوفاة أو  
الإصابة بدقة

الاستعانة بخبراء مستقلين لمناقشة تقارير النيابة فنياً  
أمام المحكمة

عدم جواز الحكم بخلاف ما انتهت إليه الخبرة إلا  
بأسباب قوية ومبررة

المبحث الثالث الأدلة الرقمية والجنائية الإلكترونية

أدلة الجرائم الإلكترونية تحتاج لسلسلة حفظ أدلة

رقمية صارمة ومعتمدة

الطعن في اختراق الأجهزة أو تزوير البيانات الرقمية  
بسهولة تقنية

خبرة استخراج البيانات يجب أن تكون معتمدة وموثقة  
خطواتها

مراعاة قوانين الخصوصية في الحصول على الأدلة  
الرقمية دستورياً

المبحث الرابع الاعتراف وقيمه الإثباتية

الاعتراف سيد الأدلة لكنه يجب أن يكون صادراً عن  
إرادة حرة كاملة

الطعن في صحة الاعتراف إذا انتزع تحت تعذيب أو  
إكراه مادي أو معنوي

تراجع المتهم عن اعترافه يوجب تدعيمه بأدلة أخرى

مستقلة

المحكمة تدرس ظروف الاعتراف ومدى مطابقتها للواقع  
والوقائع

المبحث الخامس القرائن والاستدلال الجنائي

القرائن القوية المتطابقة قد تقوم مقام الدليل المباشر  
في الإثبات

الاستدلال الجنائي يربط الوقائع للوصول للحقيقة  
بمنطق سليم

القرائن يجب أن تكون جادة ودقيقة ومتطابقة لا تحتمل  
التأويل الآخر

الدفاع يركز على تفكيك القرائن وإظهار احتمالات أخرى  
معقولة للشك

## الفصل الخامس عشر الجرائم الخاصة والدفاع فيها

المبحث الأول الدفاع في جرائم الأموال والفساد

جرائم الغسل والرشوة تحتاج إثباتاً معقداً للمال  
الحرام ومصدره

الطعن في عدم وجود نية جنائية في المعاملات  
المالية المعقدة

الدفاع في قضايا الفساد يركز على الإجراءات الإدارية  
السابقة وصحتها

استرداد الأموال المسروقة قد يخفف العقوبة أو يوقفها  
سياسياً وقانوناً

المبحث الثاني الدفاع في جرائم المخدرات والمؤثرات

الضبطية القضائية في المخدرات تحتاج إجراءات صارمة  
في الوزن والتحليل

الطعن في نسبة المادة المخدرة وعدم مطابقتها  
للقانون جدولاً

الدفاع في حالات التعاطي مقابل الاتجار يختلف في  
العقوبة ونوعها

إثبات الاستغلال أو الإكراه في حمل المخدرات للدفاع  
إنسانياً

المبحث الثالث الدفاع في جرائم العنف والجنايات ضد  
الأشخاص

جرائم القتل والعنف تحتاج إثباتاً قاطعاً للعلاقة  
السببية الطبية

الدفاع يركز على الدافع وظروف الجريمة الشخصية  
والاجتماعية

طلبات الرأفة في جرائم الغضب أو الدفاع عن الشرف  
معتبرة

التعويض عن المجني عليه أو ورثته قد يخفف العقوبة  
جزائياً صلحاً

المبحث الرابع الدفاع في جرائم الشرف والأسرة

مراعاة العرف والقانون في جرائم الأسرة الحساسة  
خصوصية

السرية في الإجراءات لحماية خصوصية الأسرة  
والأطفال من الفضيحة

الحلول الودية والصلح في بعض الجرائم الأسرية ممكنة  
ومرغوبة

الدفاع يركز على الإصلاح الاجتماعي بدلاً من العقوبة  
السالبة هدماً

المبحث الخامس الدفاع في الجرائم السياسية  
والإرهاب

حساسية الجرائم السياسية تتطلب دفاعاً حذراً  
ومهنياً للغاية ودقة

الالتزام الصارم بالإجراءات القانونية وحقوق الإنسان في  
الدفاع عنها

الطعن في تعريف الجريمة السياسية أو الإرهابية  
ضيقاً قانونياً

ضمانات المحاكمة العادلة تكون في أقصى درجات  
الأهمية هنا دولياً

القسم الرابع الطعون وتنفيذ العقوبة والاستراتيجيات  
الحديثة

## الفصل السادس عشر الاستئناف وإعادة المحاكمة

المبحث الأول أسباب الاستئناف في الأحكام الجنائية

الطعن في الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله النصي

الطعن في الخطأ في الوقائع أو الاستدلال عليها  
منطقاً

الطعن في البطلان الإجرائي الذي أثر في الحكم  
جوهرياً

الطعن في العقوبة لكونها غير متناسبة مع الجريمة  
وظروفها

المبحث الثاني إجراءات رفع الاستئناف ومواعيده

مواعيد الاستئناف محددة وصارمة غالباً عشرة أو  
ثلاثون يوماً من النطق

تقديم صحيفة الاستئناف لقلم المحكمة المختصة  
رسماً

بيان أوجه الطعن بشكل مفصل في مذكرة الأسباب  
قانوناً

تأثير الاستئناف على وقف تنفيذ الحكم المستأنف إلا  
في حالات محددة

المبحث الثالث سير الدعوى أمام محكمة الاستئناف

إعادة نظر في الموضوع واقعاً وقانوناً من البداية كاملة

سماع شهود الجلسات الأولى وشهود جدد إن وجدوا  
جديدين

تقديم مذكرات دفاعية جديدة تعزز أوجه الطعن  
المطروحة

إمكانية تعديل الحكم لصالح أو ضد المتهم في بعض  
الأنظمة قانوناً

المبحث الرابع استراتيجية الدفاع في مرحلة  
الاستئناف

مراجعة ملف القضية بالكامل للبحث عن أخطاء  
المرحلة الأولى بدقة

التركيز على نقاط الضعف في حكم الدرجة الأولى  
وثغراته

تقديم أدلة جديدة لم تكن متاحة سابقاً بصفة  
استثنائية مقبولة

طلب تخفيف العقوبة كحد أدنى في حال صعوبة البراءة  
واقعاً

المبحث الخامس أحكام الاستئناف وطرق الطعن فيها

الحكم بالاستئناف قد يؤكد أو يلغي أو يعدل الحكم  
المستأنف كلياً

الأحكام الاستئنافية تصبح نهائية إلا بالطعن بالنقض  
قانوناً

تنفيذ حكم الاستئناف فور صيرورته نهائياً إلا في  
حالات محددة

أهمية دقة الدفاع في الاستئناف كآخر فرصة موضوعية  
للفصل

الفصل السابع عشر النقض والطعن في المبدأ  
القانوني

المبحث الأول اختصاص محكمة النقض في الجنائي

محكمة النقض لا تنظر في الوقائع إلا من حيث  
الاستدلال عليها فساداً

تختص بالفصل في الخطأ في تطبيق القانون وتأويله  
النصي

تختص ببطلان الإجراءات المتعلقة بالنظام العام  
دستورياً

توحيد المبادئ القانونية في التفسير الجنائي ملزماً  
للمحاكم

المبحث الثاني أسباب الطعن بالنقض في الأحكام  
الجنائية

مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه على الوقائع  
الثابتة

قصور التسبب أو تناقض الأسباب في الحكم المطعون فيه منطقاً

بطلان الحكم لانعدام الاختصاص أو الإجراءات الجوهرية القانونية

الخطأ في العقوبة أو التدبير المتخذ مخالفة للنص

المبحث الثالث إجراءات الطعن بالنقض ومواعيده

مواعيد النقض أطول من الاستئناف غالباً ستون يوماً من النطق

إيداع الطعن في قلم محكمة النقض مع سند الطعن الرسمي

تحديد أوجه النقض القانونية بدقة عالية ومهنية فائقة

تأثير الطعن على وقف تنفيذ العقوبة حسب القانون

المبحث الرابع دور محامي النقض المتخصص

محامي النقض يحتاج خبرة خاصة في صياغة أوجه الطعن القانونية الدقيقة

التركيز على المبادئ القانونية وليس سرد الوقائع مجدداً بلا فائدة

البحث في سوابق النقض لدعم أوجه الطعن المطروحة بقوة

المهارة في إقناع المحكمة بخطأ القانون لا خطأ الواقع فقط

المبحث الخامس أحكام النقض وآثارها

نقض الحكم وإعادته للمحكمة الاستئنافية الأخرى

للنظر مجدداً

النقض دون إعادة في حال انعدام الجريمة أو التقادم أو  
السقوط

أحكام النقض ملزمة للمحاكم الأدنى في المبدأ  
القانوني المقضي

أهمية حكم النقض في إنشاء سوابق دفاعية  
مستقبلية مرجعية

الفصل الثامن عشر التماس إعادة النظر والطرق غير  
العادية

المبحث الأول أسباب التماس إعادة النظر في الأحكام  
الباتة

ظهور أدلة جديدة لم تكن معروفة وقت المحاكمة تبرئ

## المتهم قطعاً

ثبوت تزوير مستند أو شهادة زور بنى عليها الحكم خطأ

تناقض أحكام جنائية في نفس الواقعة بشكل لا يمكن التوفيق بينهما

اكتشاف وقائع جديدة تنفي ركن الجريمة تماماً يقيناً

المبحث الثاني إجراءات التماس إعادة النظر ومواعيده

التماس يعرض على المحكمة التي أصدرت الحكم أو محكمة أعلى درجة

مواعيد التماس تبدأ من تاريخ علم المتهم بالسبب الجديد فعلياً

تقديم طلب مكتوب مفصل للأسباب والأدلة الجديدة المرفقة

وقف تنفيذ العقوبة في حالات التماس الخطيرة  
كالإعدام إنساناً

المبحث الثالث العفو الرئاسي الخاص وتخفيف العقوبة

العفو الخاص يمنح في مناسبات وطنية أو إنسانية  
محددة رسمياً

يشمل فئات معينة من المحكوم عليهم حسب  
المعايير المقررة

تقديم طلبات العفو عبر القنوات الإدارية والقضائية  
المختصة بدقة

تأثير العفو على إسقاط العقوبة أو تخفيفها فقط حسب  
المرسوم

المبحث الرابع مراجعة الأحكام في ضوء التشريعات  
اللاحقة

إذا صدر قانون ألغى التجريم أو خفف العقوبة يطبق بأثر رجعي لمصلحة المتهم

حق المحكوم عليه في الاستفادة من القانون الأصلح دائماً

تقديم طلبات تطبيق القانون الجديد على الأحكام الباتة قانوناً

دور المحامي في متابعة التعديلات التشريعية لمصلحة موكله دائماً

المبحث الخامس التعويض عن الخطأ القضائي الجنائي

حق من بريء بعد إدانة في تعويض عادل عن الضرر الواقع عليه

إثبات الخطأ القضائي بحكم نهائي بالبراءة أو إعادة النظر

تقدير التعويض المادي والأدبي حسب جسامة الضرر  
ومدة السجن

المساءلة التأديبية للقضاة أو المحققين في حال الخطأ  
الجسيم ردعاً

الفصل التاسع عشر تنفيذ العقوبات والتدابير الجنائية

المبحث الأول إجراءات تنفيذ الأحكام الجنائية

إحالة الحكم النهائي للنيابة العامة للتنفيذ الجبري

إصدار أمر الإيداع في السجن أو تنفيذ الغرامة المالية

مراعاة الإجراءات القانونية في نقل المحكوم عليه  
للسجن

حق المحامي في مراقبة قانونية إجراءات التنفيذ  
لضمان الحقوق

المبحث الثاني طلبات وقف التنفيذ والإفراج الصحي

وقف التنفيذ لكبار السن أو الأمراض المزمنة الخطيرة  
غير القابلة للعلاج في السجن

الإفراج الصحي للمرضى الذين لا تتحمل حالتهم  
السجن إنسانياً

تقديم تقارير طبية معتمدة لدعم طلبات الوقف أمام  
الجهة المختصة

متابعة حالة المحكوم الصحي داخل السجن باستمرار  
لحماية الحياة

المبحث الثالث التدابير البديلة والعقوبات غير السالبة

العقوبات البديلة كالخدمة العامة أو المراقبة الإلكترونية  
حديثاً

تطبيق البدائل لتخفيف الازدحام في السجون وإصلاح  
الجاني مجتمعاً

طلب تحويل العقوبة السالبة لبديلة حسب القانون  
وظروف المحكوم

دور المحامي في اقتراح بدائل تناسب حالة الموكل  
وإصلاحه

المبحث الرابع حقوق المحكوم عليه داخل السجن

حق المحكوم في الزيارة والاتصال بالأهل والمحامي  
دورياً

حق المحكوم في الرعاية الصحية والتعليم داخل  
السجن إصلاحاً

منع التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية داخل السجون  
دستورياً

تقديم شكاوى للإدارة أو القضاء عند انتهاك الحقوق  
فوراً

المبحث الخامس انقضاء العقوبة ورد الاعتبار

انقضاء العقوبة بانقضائها أو بالعتو أو بالوفاة طبيعياً

إجراءات رد الاعتبار لإعادة الحقوق المدنية والسياسية  
للمحكوم

محو السجل الجنائي بعد مرور مدة معينة من حسن  
السير والسلوك

دور المحامي في إجراءات إعادة الدمج المجتمعي  
للمحكوم اجتماعياً

الفصل العشرون الاستراتيجيات الحديثة والتقنية في  
الدفاع الجنائي

المبحث الأول التقاضي الجنائي الإلكتروني والمحاكم  
الرقمية

استخدام المنصات الإلكترونية في تقديم المذكرات  
ومتابعة القضايا عن بعد

الجلسات عن بعد عبر الفيديو للمحتجزين أو الشهود  
بالخارج تسهيلاً

توثيق الإجراءات رقمياً لضمان الشفافية والسرعة  
ومنع التلاعب

تحديات الأمن السيبراني وحماية بيانات الدفاع  
والسرية المهنية

المبحث الثاني الذكاء الاصطناعي في التحليل الجنائي

استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتحليل كميات ضخمة من المستندات والأدلة

التنبؤ باحتمالات الإدانة بناءً على سوابق قضائية مشابهة إحصائياً

مساعدة المحامي في البحث عن الثغرات في أدلة الاتهام بدقة

الحذر من الاعتماد الكلي والتحقق البشري من النتائج القانونية دائماً

المبحث الثالث إدارة الأدلة الجنائية الضخمة

تنظيم الملفات الجنائية الكبيرة إلكترونياً لسهولة الوصول والاستشهاد

استخدام قواعد البيانات لربط الأدلة والشهود والوقائع

زمنياً

الحفاظ على سلسلة الحفظ الرقمية للأدلة الإلكترونية  
من الضياع

تدريب فريق الدفاع على أدوات الإدارة الحديثة للقضايا  
المعقدة

المبحث الرابع الدفاع في الجرائم عابرة الحدود

التعاون الدولي في قضايا التسليم والمساعدة  
القضائية الجنائية

فهم الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة  
وغسل الأموال

الدفاع في قضايا غسيل الأموال عبر الحدود المالية  
المعقدة

تنسيق الدفاع مع محامين في دول أخرى لنفس

## القضية العالمية

المبحث الخامس مستقبل مهنة المحاماة الجنائية  
والتطوير

ضرورة التطوير المستمر في القوانين والإجراءات  
الجنائية الحديثة

التخصص الدقيق في فروع الجنائي كالجرائم  
الإلكترونية أو المالية أو الدولية

الشبكات المهنية الدولية لتبادل الخبرات الدفاعية  
والاستراتيجيات

الالتزام بأعلى معايير الأخلاقيات في العصر الرقمي  
المعقد لحماية المهنة

خاتمة الكتاب

بهذا نختم رحلتنا مع الدليل العملي للمحامي في  
المواد الجنائية

بطبعته العالمية المرجعية والأسمى

لقد سعينا لتقديم مرجع استراتيجي يجمع بين عمق  
القانون

ودقة الإجراء وقوة الدفاع الإنساني

المحامي الجنائي هو حارس الحرية وضمير العدالة  
ومهمته تتطلب شجاعةً ومعرفةً لا تلين أمام الظلم

تذكر دائماً أن الدفاع عن المتهم دفاع عن الحق في  
المحاكمة العادلة

وهو حجر الزاوية في أي دولة قانون ومجتمع حر

الإتقان الفني للإجراءات هو الدرع الذي يحمي البريء

ويضمن حق المذنب في عقوبة عادلة فقط دون تجاوز

نسأل الله أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا

وأن ينفع به المحامين العرب في إحقاق العدل ورد  
المظالم ونصرة الحق

إن العدالة غايتنا والقانون وسيلتنا والإنسان غايتنا  
الكبرى

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف